The Reality and Prospects of Manufacturing Industries Development In GCC

Assist Prof. Dr.Amir Jemil Abdul Al Husein
Shatt Al-Arab University
Assist Prof. Dr. Mehdi Salih
College of Economics and Administration
Basra University

Abstract :

The manufacturing sector locates in the minds of the people who decide the economic policies in the developed and developing countries as well due to most important feature that this sector has affected the sustainable development. The important of this research come from the importance to develop the manufacturing industry in order to accelerate development and diversify the sources of income in GCC .

This research depends on the analytical descriptive method as one of scientific methods of research. The objective of this research is to show the most indicators of industries development in GCC for the year 2000-2008 and the location of those industries. The research showed some suggestions such as it is necessary to go toward the manufacturing industries such as technology and technical communications. Also there is a need to unify efforts among GCC.

واقع وآفاق تطو ر الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي

أ.م.د.عامر جميل عبدالحسين
كلية شط العرب الجامعـــة

أ.م.د. مهـدي صـالح حنـــــوش
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة البصرة

الملخص:

يقع قطاع الصناعات التحويلية في أذهان الناس الذين يرسمون السياسات الاقتصادية في البلدان المتقدمة وكذلك الدول النامية . وهذا يرجع للميزات الأكثر أهمية التي يتصف بها هذا القطاع والتي تؤثر في التنمية المستدامة .

تأتي أهمية هذه الرسالة من أهمية التطوير في الصناعة التحويلية من أجل تسريع عملية تطوير وتنويع مصادر الدخل في دول مجلس التعاون الخليجي .

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره واحداً من الأساليب العلمية في البحث .

الهدف من البحث هو تبيان معظم مؤشرات التنمية الصناعية للسنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٨ وكذلك تبيان موقع تلك الصناعات خلال البحث يبقى الاقتراحات منها ضرورة الاتجاه نحو الصناعات التحويلية مثل التكنولوجيا والاتصالات . كما أوصى البحث بضرورة توحيد الجهود بين دول مجلس التعاون الخليجي .

المقدمة:

يقع قطاع الصناعات التحويلية في صلب اهتمامات واضعي السياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، نظراً لما يتمتع به هذا القطاع من سمات ومزايا فاعلة في تحقيق التنمية المستدامة وفي تعزيز التكامل الاقتصادي وفي إرساء دعائم القاعدة الإنتاجية التي تسهم في سد حاجات الاستهلاك المحلي وإحلال الواردات وفي تحسين الميزان التجاري عن طريق النشاط التصديري، ومن ثم في تنويع مصادر الدخل .

وفي هذا الإطار فقد اهتمت دول مجلس التعاون الخليجي بإقامة الصناعات التحويلية ذات الميزة النسبية خصوصاً الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والبلاستك والالمنيوم التي مثلت قاطرة الصناعات التحويلية في دول المجلس وقاعدة التنويع الاقتصادي خلال السنوات الماضية بدءا من منتصف عقد السبعينيات من القرن الماضي . وكان نتاج هذا الاهتمام أن شهد ناتج الصناعات التحويلية نمواً كبيراً ومتواصلا. وقد جاءت الأزمة المالية العالمية المعاصرة لتؤكد أهمية النهوض بقطاع الصناعات التحويلية باعتباره القطاع الأكثر قدرة على تحقيق قيمة مضافة يمكن أن تولد مصادر رديفة للدخل تعوض عن الاهتزازات التي تواجه مصادر الدخل النفطي. وعموما فأن قطاع الصناعات التحويلية يمثل في المستقبل، بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، خيارا استراتيجيا لتنويع مصادر الدخل القومي ، والإسهام في التقليل من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد رئيس للدخل، لا سيما أن مجال التوسع في الصناعة التحويلية ما يزال كبيرا وميسرا، وفرص النمو متاحة وممكنة بشكل كبير، وأن إسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي الخليجي الإجمالي ما يزال متواضعاً .

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

✓بيان أبرز مؤشرات تطور الصناعات التحويلية في دول المجلس خلال السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٨.

✓بيان مقومات توطين الصناعات التحويلية في دول المجلس.

✓بيان المعوقات التي واجهت الصناعات التحويلية خلال هذه المدة.

✓تقديم حزمة من التوصيات التي تسهم في معالجة تلك المعوقات.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من الأهمية الفائقة لتنمية الصناعات التحويلية في رسم مسار التنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل في دول مجلس التعاون الخليجي .

منهجية البحث:

يقوم البحث على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أحد مناهج البحث العلمي التي تظهر واقع المتغيرات المؤثرة في القطاع المراد دراسته. وقد اعتمد على تقارير منظمة الخليج للاستشارات الصناعية والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في الحصول على البيانات المتعلقة بتطور الصناعات التحويلية في دول المجلس خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨م ويليه في دول مجلس التعاون الخليجي.

أولا- تطور مؤشرات الصناعات التحويلية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٨م)

شهدت الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي تطوراً ملموسا في عدد المصانع العاملة في قطاع الصناعات التحويلية وفي حجم الاستثمارات الصناعية الموظفة فيها وكذلك في عدد القوى العاملة التي استوعبها هذا القطاع. وفيما يلي استعراضٌ لهذه المؤشرات:

١- عدد المصانع:

شهد عدد المصانع العاملة في قطاع الصناعات التحويلية زيادة ملحوظة خلال المدة ٢٠٠٠- ٢٠٠٨م، اذ ازداد عددها من ٧٤٨٨ مصنعاً في عام ٢٠٠٠م الى ٩٨٦١ مصنعا عام ٢٠٠٥ ، ثم ارتفع إلى ١٢٣١٦ مصنعاً في عام ٢٠٠٨م (جدول رقم١) وبنسبة زيادة قدرها (٦٤,٥%) بين عامي ٢٠٠٠، ٢٠٠٨.

جدول رقم (١)

تطور عدد المصانع والعاملين وحجم الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية ونسبة إسهام الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي للسنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٨م)

السنوات	عدد المصانع	عدد العاملين	حجم الاستثمار	نسبة مساهمة الصناعة بالناتج المحلي الاجمالي
٢٠٠٠	7488	600111	83	9.7%
٢٠٠٥	9861	883594	105	10.4%
٢٠٠٨	12316	971117	150	10.3%

Source: GOIC, Gulf Statistical Profile, Doha, Various Issues

(٢)- عدد العاملين:

ازداد حجم القوى العاملة في قطاع الصناعة التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال المدة (٢٠٠٠- ٢٠٠٨م)، من نحو (٦٠٠١١١) عامل في عام ٢٠٠٠م إلى نحو (٩٧١١١٧) عامل في عام ٢٠٠٨ بنسبة زيادة قدرها (٦١,٨%) .

٣- حجم الاستثمار:

ارتفع حجم الاستثمار الصناعي في قطاع الصناعة التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال المدة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨م) من(٨٣) مليار دولار في عام ٢٠٠٠م إلى (١٥٠) مليار دولار في عام ٢٠٠٨م بنسبة زيادة قدرها (٨٠,٧%)

وعند النظر الى هذه المؤشرات على أساس كل دولة من دول المجلس نجد أنها تتفاوت من دولة إلى أخرى، فمن حيث عدد المصانع نجد أن أغلبها في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، إذ شكل عدد المصانع فيها ما نسبته (٣٦,٦%) و(٣٦,٠%) من إجمالي عدد المصانع في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٠٨ على التوالي، تليهما سلطنة عمان بنسبة (٨,٤%)، ثم الكويت بنسبة (٧,٠%)، فمملكة البحرين بنسبة (٦,٩%)، وأخيراً قطر بنسبة (٥,١%) .

كما يتفاوت عدد العاملين في الصناعات التحويلية من دولة إلى أخرى من دول المجلس،إذ يعمل قرابة نصف العاملين في هذه الصناعات في المملكة العربية السعودية لعام ٢٠٠٨م (٤٨,٦%)، تليها دولة الإمارات

العربية المتحدة بنسبة (٢٩,٢%)، ثم دولة الكويت بنسبة (٧,٥%) ، فمملكة البحرين بنسبة (٦,٠%)، ثم سلطنة عمان بنسبة (٥,٠%) ، وأخيراً قطر بنسبة (٣,٧%). والأمر نفسه بالنسبة لحجم الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي، إذ تركز أغلب الاستثمار في المملكة العربية السعودية، فقد شكلت نسبة الاستثمار فيها ما يعادل (٦١,١%) من إجمالي الاستثمار الصناعي التحويلي لدول المجلس لعام ٢٠٠٨، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة (١٠,٥%)، فقطر بنسبة (٨,٧%) ، ثم سلطنة عمان بنسبة (٦,٩%)، تليها الكويت بنسبة (٦,٨%)، وأخيراً مملكة البحرين بنسبة (٥,٨%)[١] .

٤- نسبة إسهام ناتج الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي:

على الرغم من معدلات النمو المرتفعة التي حققتها اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ إلا إننا نجد أن القطاع الصناعي التحويلي كان اسهامه متواضعاً في هذا النمو، إذ بلغت ٩,٧% عام ٢٠٠٠ واصبحت ١٠,٤% عام ٢٠٠٥ ، ١٠,٣% عام ٢٠٠٨ (جدول رقم ١) . ويظهر من جدول رقم (٢) الذي يعرض تطور نسب إسهام الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي لكل دولة من دول المجلس وان تلك النسب كانت متفاوتة فمثلا في عام ٢٠٠٨ كانت أعلى تلك النسب في مملكة البحرين فقد بلغت ١٦% ، ويعود ذلك لتنوع اقتصادها الناجم عن انخفاض إنتاجها من النفط مقارنة ببقية دول المجلس ومن ثم انخفاض نسبة إسهامه في ناتجها المحلي الاجمالي وحلت دولة الامارات العربية في

المركز الثاني بنسبة ١٢,٦%، تليها سلطنة عمان بنسبة ١١,٣% والمملكة العربية السعودية وقطر والكويت هي الأقل تنوعا في اقتصاداتها ومن ثم الأقل إسهاماً لقطاع الصناعة التحويلية في ناتجها المحلي الاجمالي . وعموما على الرغم من التطور الكبير الذي شهدته الصناعة الخليجية خلال العقدين الماضيين، إلا أن الصناعات التحويلية أو النهائية Down Stream Industries، لم تتجاوز قيمتها من إجمالي قيمة الصناعة الخليجية نسبة ٥٩% في المئة، فقد بلغت قيمتها في نهاية عام 2008 نحو ٨٨ مليار دولار، وتبعاً لذلك فأنه ما تزال هناك فرصة كبيرة لنمو الصناعات التحويلية، ولا سيما حين النظر إلى القيمة المضافة، التي تتحقق من هذا النوع من الصناعات للاقتصاد، تقدر بأكثر من الضعفين، مقارنة بتصدير الصناعات الكيماوية البتروكيماوية على هيأة مواد خام أولية، إذ إن عائدات القيمة المضافة للاقتصاد ترتفع بارتفاع عدد أو مراحل التصنيع حتى الوصول إلى المنتج النهائي[٢].

جدول رقم (٢)

تطور نسبة إسهام قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي للسنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٨)

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨
الإمارات العربية المتحدة	١٣,٤	١٣,٨	١٢,٦
مملكة البحرين	١١,٧	١٢,١	١٦,٠
المملكة العربية السعودية	٩,٧	١٠,٥	٨,٠
سلطنة عمان	٥,٤	٤,٨	١١,٣
قطر	٥,٤	٧,٤	٦,٨
الكويت	٦,٩	٧,٨	٥,٠
المجموع	٩,٧	١٠,٤	١٠,٣

Source: GOIC, Gulf Statistical Profile, Various Issues

٥- التركيب الهيكلي للصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي:

يشير التركيب الهيكلي للصناعة التحويلية في عام ٢٠٠٨م إلى أن منتجات المعادن المصنعة والآلات والمعدات تقع في مقدمة الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي ، فقد شكل عدد المصانع فيها ما نسبته (٢٧%) من إجمالي عدد مصانع الصناعة التحويلية، ومثُّل عدد العاملين فيها ما نسبته (٢٤,٤%) من إجمالي العاملين في الصناعة التحويلية، أما بالنسبة لحجم الاستثمار فيها فقد شكل (٩%) من إجمالي الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية، وتليها صناعة الكيماويات والمواد البترولية والفحم والمطاط والمنتجات البلاستيكية، إذ بلغ عدد المصانع فيها (٢٥٣٢) مصنعاً وهو ما يمثل (٢٠,٦%) من إجمالي عدد المصانع، وبلغ فيها حجم الاستثمار قرابة (٨٢) مليار دولار، أي بنسبة (٥٤,٦%) من حجم الاستثمار الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي، وشكل عدد العاملين في هذه الصناعة ما نسبته (٢٠,٣%) من إجمالي قوة العمل في قطاع الصناعة التحويلية.

وتأتي المنتجات المعدنية غير التعدينية بالمرتبة الثالثة في هيكل الصناعة التحويلية،وشكلت نسبة المصانع فيها ما نسبته ١٦,١% وحجم الاستثمار (١٢,٥%) وعدد العاملين نسبة (١٥,٣%) من إجمالي عدد العاملين في الصناعة التحويلية، ثم جاءت الأغذية والمشروبات والتبغ بالمرتبة الرابعة، فقد شكل عدد المصانع فيها ما نسبته (١٢,٦%) من عدد

مصانع الصناعة التحويلية، و٧,٥% من استثماراتها و١٤,٢% من إجمالي عدد العاملين في الصناعة التحويلية كما يظهر من الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

التركيب الهيكلي للصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٠٨م

القطاع الصناعي	عدد المصانع	الاستثمار(مليون دولار)	عدد العاملين
الأغذية والمشروبات والتبغ	١٥٤٨	١١٣١٠	١٣٧٥٣٤
النسيج والملبوسات والجلود	٧٣٥	٢١٦١	١٠٠٧٩٢
الخشب ومنتجاته والأثاث	٩٥٥	١٢١٩	٥٠٥١٤
الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر	٧٩٦	٣٣٩١	٥١٩٦١
الكيماويات والمواد البترولية والفحم والمطاط والمنتجات البلاستيكية	٢٥٣٢	٨١٩٦٩	١٩٧٠٧١
منتجات معدنية غير تعدنية		١٨٧٣٠	١٩٨٧
الصناعات المعدنية الأساسية		١٧٠٨٤	١٥٠
منتجات معدنية مصنعة وآلات ومعدات		١٣٥١٩	٣٣٢٦
صناعات تحويلية أخرى		٦٩٧	٢٨٧
االاجمالي		١٥٠٠٨٠	١٢٣١٦

Source: GOIC, Industrial Information Un

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، وحدة المعلومات الصناعية، مجلس التعاون الخليجي.

ثانيا : مقومات الصناعة التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي

تتوافر لدول المجلس مجموعة من المقومات الفكرية والتشريعية والمؤسسية والمادية التي تفاعلت مع بعضها فأوجدت بيئة مواتية لقيام الصناعات التحويلية فيما يلي أهمها:

١- استراتيجيات التنمية الصناعية في دول المجلس.

شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين محاولات جادة من دول مجلس التعاون لبناء استراتيجيات وطنية للتنمية الصناعية ، وذلك تنفيذاً للأولويات والسياسات والمتطلبات التي وردت في الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول المجلس المعتمدة في ديسمبر ١٩٩٨ .وقامت بوضعها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية و أُقِرتْ في عام ١٩٨٥م وعدلت في عام ١٩٩٨م. وتعد هذه الاستراتيجية وسيلة لدفع جهود التعاون الصناعي بين دول المجلس لتحقيق تنمية صناعية متطورة على أسس تكاملية وزيادة إسهام القطاع الصناعي في الدخل القومي خلال العقدين القادمين.

تتضمن الاسترتيجية الموحدة للتنمية الصناعية الأهداف الأساسية الأتية :-

- ✓ تسريع عملية التنمية الصناعية في كل دول المجلس على أساس تكاملي وبما يتناسب وإمكانيات كل دولة وظروفها .

✓ العمل على زيادة معدلات النمو في القطاع الصناعي في دول المجلس بما يتناسب وظروف كل دولة وبهدف مضاعفة إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية كل عشر سنوات .

✓العمل على رفع نسبة إسهام العمالة الوطنية في قطاع الصناعة إلى ٧٥% كحد أدنى بحلول عام ٢٠٢٠ ، مع إعطاء الأولوية للعمالة الفنية والمهنية .

✓التركيز على زيادة نسبة المكون المحلي في إجمالي المنتجات الصناعية.

✓إيجاد قاعدة للبحوث والعلوم التطبيقية المرتبطة بالصناعة .

✓ تعزيز التكامل بين القطاع الصناعي وقطاع النفط والغاز والقطاعات الاقتصادية الأخرى .

✓ تطوير فرص الاستفادة من الموارد الطبيعية المتوفرة في المنطقة وزيادة مقدرة استغلالها صناعياً .

✓ تشجيع توطين الصناعات في المناطق الأقل نمواً .

كما وضعت الاستراتيجية معايير للصناعات التي تمنحها الأولوية في توفير الحوافز حتى تقتصر على ما يأتي[٣] :

١ _ الصناعات التي تقوم على استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة وتطويرها في دول المجلس .

٢ _ صناعات دول المجلس التي تتمتع بانتاجية عالية ، وقيمة مضافة مرتفعة ، والقادرة على المنافسة والنمو في الأسواق المحلية والعالمية

٣ _ الصناعات التي تؤدي إلى التكامل والتشابك للسلاسل الإنتاجية القائمة،

وتساعد على زيادة فرص نجاح الصناعات الخليجية .

٤ _ الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي ترتبط بالصناعات الكبيرة، وتهيء مجتمع دول المجلس للتحول إلى مجتمع صناعي فنياً ونفسياً .

٥ _ الصناعات التي تسهم في تحقيق التكامل الصناعي الخليجي من خلال الاستثمار المشترك في المشروعات الصناعية التي تتفق والمعايير السابقة.

وعموما يتركز تنفيذ هذه الإستراتيجية على مبدأ أساسي هو تشجيع حكومات دول المجلس وتحفيزها على المبادرات التي يبديها القطاع الخاص في إقامة المشروعات الصناعية المجدية وبخاصة الصناعات الكيماوية والهيدروكربونية والمعدنية الأساسية والصناعات الهندسية المرتبطة بها وذلك من خلال تقديم الحوافز اللازمة للمشروعات الصناعية المتفقة مع أولويات الإستراتيجية. وبهدي هذه الاستراتيجية وضعت دول المجلس استراتيجيات وطنية للتنمية الصناعية .

وتعد الكويت أول دول المجلس التي بادرت بوضع إستراتيجية صناعية لها للمدة ٢٠٠٠– ٢٠١٥وقد تضمنت الاستراتيجية الصناعية الكويتية ثلاثة أهداف رئيسة تتمثل في بناء قاعدة صناعية موحدة ، و رفع القيمة المضافة للأنشطة الصناعية وتكوين قاعدة علمية وتقنية لتعزيز فرص التنمية الصناعية.

أما المملكة العربية السعودية فقد أعدت أول إستراتيجية صناعية تعتمد على أولويات ، تعزيز الصناعات التي تقوم على الميزات النسبية التي

تملكها المملكة، ورفع القيمة المضافة للأنشطة الصناعية والاتجاه نحو الصناعات ذات المحتوى التقني العالي والصناعات المعرفية وتبني نموذج التجمعات الصناعية بأنواعها المختلفة كتوجه استراتيجي لبناء الصناعات المستقبلية . وفي دولة الإمارات العربية المتحدة وضع مجلس أبو ظبي للتطوير الاقتصادي عام ٢٠٠٨ الرؤية الاقتصادية لأبو ظبي عام ٢٠٣٠، واعتمد مجلس الوزراء الاتحادي إستراتيجية تغطي ستة قطاعات رئيسة بينها قطاع التنمية الاقتصادية.

وفي أكتوبر ٢٠٠٩ وُقِعت اتفاقية لتأسيس " مركز محمد بن راشد آل مكتوم – إديسون للابتكار بدبي " بهدف تعزيز المشهد المعرفي في المنطقة وتشجيع القدرات الإبداعية والابتكارية وتعزيز عمليات التنمية الإقليمية(٤) .

وفي دولة قطر وضعت في عام ٢٠٠٦ وضع إستراتيجية تهدف إلى الوصول إلى المعدلات التنافسية العالية على غرار الصناعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الصناعية الحديثة بما يمكن الصناعات التحويلية القطرية من زيادة صادراتها ، ورفع نسب إسهاماتها في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة نسبة القوى العاملة الوطنية المدربة في الصناعات التحويلية.

أما مملكة البحرين فأنها في عام ٢٠٠٦ قامت بإعداد إستراتيجية صناعية تركز على فتح مجالات جديدة لخلق صناعات ذات ربحية عالية وصديقة للبيئة. وزيادة نسبة إسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ثلاثة أضعاف من ١٢% إلى ٣٦ % في عام ٢٠١٦.

كما أن سلطنة عُمان قامت بوضع إستراتيجية للتنمية الصناعية تركز على قطاع الصناعات الجديدة ذات التقنية العالية والصناعات الصغيرة والمتوسطة عام ٢٠٠٨.

٢- الموقع الاستراتيجي

الموقع الاستراتيجي لدول المجلس بين قارتي آسيا وأفريقيا ، في منتصف خط الملاحة الدولية ، وما تمتلكه من منافذ بحرية وسواحل ممتدة عبر مياه الخليج والبحر الأحمر يمثل ميزة إستراتيجية تعظم جاذبيتها الاستثمارية مما يزيد فرصها لأن تصبح مركزا تجاريا واستثماريا عالميا .

٣-البيئة الاقتصادية والتشريعية:

تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة من التشريعات والسياسات الحكومية المواتية والجاذبة للاستثمار، كما أنها قامت بتنفيذ حزمة من الإصلاحات الهيكلية أسهمت في تفعيل بيئة الاقتصاد الكلي وتحريرها ودعم القطاع الخاص وتوسيع مشاركته في صنع القرار الاقتصادي، ونفذت برامج ناجحة للخصخصة في أغلب قطاعات الاقتصاد الوطني .

٤- الحوافز التمويلية والإعفاءات الضريبية :

سعت دول المجلس إلى توفير مصادر تمويل مختلفة وتقديم القروض الميسرة للمشروعات الاستثمارية، ومنح الإعفاء الضريبي والجمركي على الواردات من الآلات والمعدات الرأسمالية وعلى أرباح أو إيرادات المشروعات

وتوفير الأراضي وهياكل البنية الأساسية والخدمات اللازمة للمشروعات الاستثمارية . كما تعد دول المجلس من الدول المصدرة لرأس المال وتمتلك استثمارات خارجية كبيرة تقدر بحوالي (٨٠٠-١٢٠٠) مليار دولار[٥] مما يعني أن هناك وفرة في عنصر رأس المال الوطني وهو أمر يشكل حافزا للمستثمرين الأجانب للاستثمار في المنطقة بصورة مشتركة مع المستثمرين المحليين مما يقلل مخاطر الاستثمار ويضمن لهم جدية دول المجلس في حفز مثل هذه المشاريع. ومن جانب آخر نجحت دول المجلس، في جذب حصة جيدة من الاستثمارات الأجنبية بما يؤكد جدوى السياسات والإجراءات التي عمدت إليها في تهيئة البيئة الاقتصادية المناسبة وتعزيز المناخ الاستثماري المشجع لرأس المال الوطني والأجنبي. إذ تشير البيانات المتوفرة إلى أن حجم تدفق رأس المال الأجنبي المباشر إلى دول مجلس التعاون كان أكبر من حجم رأس المال الخارج من هذه الدول وذلك باستثناء دولة الإمارات ، إذ بدأت بعض رؤوس الأموال الوطنية الموظفة في الخارج العودة إليها. فقد بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٧حولي ٤٢٩٦٥ مليون دولار بنسبة ٢,٣% من الاستثمارات العالمية. [٦]

٥- البنية التحتية :

تشكل البنية التحتية من طرق وموانئ ومطارات ومدن صناعية ومناطق حرة، وشبكات الماء والكهرباء والصرف الصحي وغيرها عاملاً مهما لاستقرار الاستثمارات الوطنية وجذب الاستثمارات الأجنبية لها . وقد سعت

دول المجلس ومنذ تصحيح أسعار النفط منتصف عقد السبعينيات من القرن الماضي، إلى توظيف جزء كبير من عوائدها النفطية في الإنفاق على البنى والهياكل التحتية وهي مافتئت تقوم بإعادة تأهيل البنية التحتية ، لمواجهة استحقاقات التطور الاقتصادي المحلي والاقليمي والعالمي ، والدخول في سباق لمواكبة ركب التطور والازدهار والتنمية وكانت المنافسة بين دول المجلس على أشدها من أجل تحقيق ذلك ، فقد انتشرت في دولها شبكات طرق ومواصلات حديثة تربط مدنها ومناطقها من ناحية ، ثم شبكة طرق بمواصفات عالمية ، تربط دول المجلس فيما بينها ، بما في ذلك الجسور(كجسر الملك فهد بين المملكة العربية السعودية والبحرين) . كما تميزت بموانئها الحديثة التي أضحت تستقطب كبريات السفن، لتعزيز الحركة التجارية مع العالم ، بما في ذلك الموانئ والأحواض الجافة لإصلاح السفن مثل جداف دبي وحوض البحرين علاوة على المطارات الواسعة ذات المواصفات العالمية المتطورة في نوعية الخدمات والتسهيلات التي تقدمها لشركات الطيران العالمية . تعُد هذه المطارات والموانئ منافذ واسعة أمام حركة التجارة والاستثمار العالميين مما أسهم في تدعيم بناء مناخ استثماري جاذب. (٧)

٦- توافر الطاقة الرخيصة و المواد الأولية:

تتوفر في دول المجلس الطاقة الرخيصة بمختلف مصادرها من النفط والغاز والكهرباء ، ومن ثم توفر الفرصة لإقامة المشاريع كثيفة الطاقة، كما

تتوفر في هذه الدول العديد من الموارد الطبيعية الأخرى مثل الذهب والفوسفات والحديد والنحاس وغيرها تشكل قاعدة حيوية للاستثمار المحلي والأجنبي . بالإضافة إلى مجموعة من الصناعات الأساسية التي يمكن أن تقام على منتجاتها الكثير من الصناعات الأمامية وتعزز من فرص إقامة بعض الصناعات الأخرى الخلفية التي ترتبط بها ومنها الصناعات البتروكيماوية وصناعة الحديد الصلب والاسمنت والالمنيوم والزجاج والبلاستك .

٧ – **السوق :**

تتمتع دول المجلس بسوق واسعة ذات طلب فعال وعال و منفتحة فيما بينها أمام المنتجات الوطنية لكل منها ولا توجد أي قيود أو حواجز جمركية أو غير جمركية أمام دخول المنتجات على أسواقها وذلك بموجب أحكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة عام ١٩٨١ والاتفاقيات المنفذة لها .كما تتميز دول مجلس التعاون بزيادة الكثافة السكانية الطبيعية ، الناجمة عن تزايد المواليد أو الزيادة في الهجرة الوافدة ، وارتفاع متوسط دخل الفرد السنوي وزيادة معدلات الإنفاق الاستهلاكي ، مما يعني أن هناك قوة شرائية تعزز الفرص الاستثمارية في دول المجلس.

٨– **توفر العمالة الرخيصة:**

تتوفر في دول المجلس الأيدي العاملة الأجنبية المؤهلة والمدربة الرخيصة إلى جانب الأيدي العاملة الوطنية القادرة على العمل في المشاريع الاستثمارية بمختلف أنواعها بكفاية وفاعلية عاليتين،لإن الأنظمة والقوانين

العمالية السارية تسمح باستيراد العمالة لتشغيل المشروعات الوطنية،مما يتيح فرصة للحصول على العمالة المطلوبة من مصادرها الرخيصة ومن ثم تقليل تكلفة الإنتاج لتصبح في وضع تنافسي مع الصناعات والمشاريع المنافسة.

٩- توفر الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي:

سعت دول المجلس إلى بناء الأجهزة الأمنية القادرة على حماية أمنها الداخلي ، وتزويدها بالتقنية الحديثة ، وتطوير قدرتها البشرية ، إلى جانب علاقاتها الحسنة مع دول الجوار، واتفاقيات الدفاع المشترك مع عدد من الدول المتقدمة وذلك من أجل توفير الاستقرار والأمن للمواطنين وللمؤسسات، لابل إن وجود الاستثمارات الاجنبية في أراضيها هو عنصر معزز للامن بحد ذاته، وهو أمرٌ جعل هذه الدول تتميز بالاستقرار السياسي والأمني،المقرون بالأمن المعيشي، وشعوبها ترحب بالاستثمار والمستثمرين، مما يسهل على المستثمر الأجنبي والخليجي اتخاذ قراره بالاستثمار فيها ، وجعل من المنطقة منافساً قويا لمختلف دول العالم في جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية لها . بالإضافة إلى أن دول المجلس عضو في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وفي العديد من المؤسسات المالية والإقليمية وترتبط باتفاقيات استثمارية ثنائية مع بعض الدول بهدف ضمان الاستثمار وحمايته .

ثالثا- المعوقات التي تواجه الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي:

يواجه القطاع الصناعي التحويلي في دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة من المعوقات التي تحد زيادة إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول، وفيما يلي أبرزها:

١- ضعف الاستخدام التكنولوجي:

يظهر من تحليل نسبة المنتجات ذات التكنولوجيا متوسطة / عالية في القيمة المضافة التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي وفقا لبيانات تضمنها التقرير الصناعي العربي الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية في عام ٢٠١٠ (الجدول رقم ٤) ضعف الاستخدام التكنولوجي في قطاع الصناعات التحويلية ، ومن ثم فأن ضعف إسهام الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يفسر بضعف الاستعمال التكنولوجي الذي يتجسد بانخفاض نسبة المنتجات ذات التكنولوجيا متوسطة/ عالية في القيمة المضافة التحويلية والتي لم تتجاوز في أحسن الأحوال ١٩% في دولة قطر وهذه النسبة تقل كثيراً عن نظيرتها في بعض الدول كماليزيا والمكسيك التي كانت فيها النسب ٤٩,٨% و٤٥,٢% على التوالي .

جدول رقم (٤)

نسبة المنتجات ذات التكنولوجيا متوسطة/ عالية في القيمة المضافة التحويلية في بعض دول مجلس التعاون الخليجي %

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٥
سلطنة عمان	١١,٩	٦,٧
قطر	٢١,٦	١٨,٢
الكويت	٨,٣	١٠,٠
ماليزيا	٥٤,٩	٤٩,٨
المكسيك	٤٤,٦	٤٥,٢

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، التقرير الصناعي العربي ٢٠٠٩-٢٠١٠، الرباط، ٢٠١٠، ص ٢٢.

٢- غياب التكامل وضعف التنسيق بين صناعات دول مجلس التعاون الخليجي:

تفتقر الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي إلى التكامل والتنسيق فيما بينها سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، وعدم التقيد بأنظمة العمل الاقتصادي المشترك وقراراته بين دول المجلس، خاصة في مجال المواطنة الاقتصادية. ونظراً لضيق الأسواق المحلية لدول المجلس، وفي ضوء القيود والصعوبات التي تواجه تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية، فقد ادى ذلك إلى وجود طاقات إنتاجية عاطلة في بعض هذه الصناعات مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض معدل العائد

الاقتصادي فيها، لذا يؤثر على القدرة التنافسية لها في الأسواق المحلية والخارجية .

٣- انخفاض الإنفاق على البحث والتطوير في الصناعات التحويلية في دول المجلس :

يعد البحث والتطوير التكنولوجي الحلقة الأضعف في التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة، اذ يعاني من ضعف الموارد المالية المرصودة له مقارنة بما هو سائد في الدول المتقدمة، والعديد من الدول النامية الصاعدة (كالنمور الاسيوية) فبينما لا يتجاوز الإنفاق على البحث والتطوير في دول المجلس نسبة (٠,٢%)من الناتج المحلي الإجمالي، نجد بأنه في السويد يبلغ ٣,٨% وفي اليابان ٠,٢% وفي الكيان الصهيوني ٢,٤% ، أي ما مقداره اثنتي عشر مرة أكثر من متوسط ما تنفقه دول المجلس.

٤-الاعتماد الكلي على التقنية المستوردة :

تعتمد الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي بصورة شبه كاملة على التقنية المستوردة ومشروعات تسليم المفتاح من الدول المتقدمة، ولم تتمكن دول المجلس من إيجاد الآلية المناسبة لاستيعاب التقنية الأجنبية وتوطينها محليا ، وتطويرها لخدمة الصناعة الوطنية ، مما جعل هذه الصناعات تتسم بارتفاع المكون الأجنبي فيها نظراً للاعتماد على الخارج في الحصول على الآلات والمعدات والتقنية اللازمة للإنتاج، علاوة على بعض مستلزمات الإنتاج والمنتجات الوسيطة والموارد البشرية الوافدة،

وأيضاً الاعتماد على بعض الخدمات الأجنبية المتعلقة بمرحلة التأسيس مثل دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية .

٥- المعوقات التسويقية للمنتجات الصناعية لدول المجلس في الأسواق المحلية والخارجية:

لاريب أن التسويق حلقة مهمة في تمكين المنتجات من النفاذ إلى الأسواق المحلية والخارجية. وتواجه منتجات دول المجلس معوقات عدة تتصل بأداءها التسويقي مما يحد تنافسيتها التصديرية .لا سيما ان التسويق يعتمد على عمليات دقيقة تتمثل في دراسة الأسواق ومعرفة أذواق المستهلكين ومتطلباتهم وخصائصهم الديموغرافية ، وهذا يتطلب دراسات متخصصة يستلزم القيام بها تكاليف مادية مرتفعة تعد خارج قدرات المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تمثل غالبية الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي، لذلك نجد أن هذه المؤسسات لا تنفق على البحوث التسويقية وربما تصرف النظر عنها في الكثير من الأحيان بسبب ارتفاع تكاليفها مما يفسر الضعف في العملية التسويقية وفي تنمية الصادرات[٨].

كما تعاني الصادرات الصناعية الأساسية(الكبيرة) في دول مجلس التعاون الخليجي كالألمنيوم والمنتجات الكيمياوية والبتروكيمياوية والبلاستيكية من دخول الأسواق الخارجية خصوصاً الأوروبية، وذلك بسبب وجود معوقات تحد من مقدرتها التنافسية تتمثل في فرض ضرائب جمركية

غير مبررة، علاوة على نقص المعلومات وضعف الاتصالات والتنسيق سواء بالتطورات الجارية في مجال تقنيات الإنتاج أو حول أوضاع الأسواق الخارجية .

٦- هيمنة العمالة الأجنبية على الصناعات التحويلية:

يمثل نقص القوى العاملة المواطنة في القطاع الصناعي التحويلي أحد التحديات المهمة التي تواجه عملية تطوير الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي، إذ تحتل العمالة الأجنبية الوافدة العاملة في المصانع الخليجية ما بين (٨٠ % - ٩٠%) من اجمالي العمالة، ويعود ذلك الى نقص اعداد الموارد البشرية المواطنة المؤهلة تأهيلاً فنياً وتقنياً للتعامل مع متطلبات تلك المصانع واحتياجاتها من جانب ، وقبول العمالة الوافدة بأدنى الاجور من جانب اخر ، فضلا عن رفض الكثير من المواطنين للعمل المهني .

وبالاضافة الى هذه التحديات الداخلية، فأن الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي تواجه تحديات خارجية تتمثل بالتشريعات البيئية والتطورات التكنولوجية والاندماجات التي تشهدها هذه الصناعات، من أجل إعادة هيكلتها وتحسين قدرتها الإنتاجية التنافسية.

رابعا- مستقبل الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي:

من المتوقع أن تواصل الصناعة التحويلية الدور الإنمائي في المستقبل نظراً لما تتمتع به هذه الصناعة في دول مجلس التعاون الخليجي من مزايا نسبية أهمها توفر مصادر التمويل، علاوة على انها تمتلك قدرة تنافسية

عالية وغيرها من المزايا والمقومات التي ذُكِرتْ في فقرة سابقة. قد جاءت الازمة المالية العالمية وتداعياتها لتعزز التوجهات التصنيعية في دول المجلس ، فقد خلقت شعوراً وميلاً كبيرين لدى القطاع الخاص بأهمية التوجه في الاستثمار نحو القطاعات الحقيقية وخاصة القطاع الصناعي بدلا من القطاعات الورقية المضاربية (الاستثمار في اسواق المال) وهو أمرٌ يتوقع معه أن مجرد تجاوز التداعيات التمويلية الناجمة عن الازمة المالية سيجعل قطاع الصناعات التحويلية يشهد إنطلاقة تنموية جديدة .

وعموما تعد صناعات البتروكيماويات الركيزة الأساسية للصناعات التحويلية في دول المجلس ويؤمل لها قيادة قاطرة الصناعات التحويلية الخليجية خلال العقد القادم، أذ تشير تقارير اقتصادية إلى أن حجم الاستثمارات الخليجية في صناعة الكيماويات والبتروكيماويات ستتجاوز (١٢٠) مليار دولار بحلول عام ٢٠١٢م، ونتيجة لذلك فسوف يتضاعف إنتاج الإيثيلين في دول مجلس التعاون الخليجي ليشكل ٢٠% من القدرات الإنتاجية العالمية. ويتوقع أن تصبح المنطقة مركز رئيس للصناعات البتروكيماوية اعتمادا على المزايا المتوفرة فيها ومقابلة الطلب العالمي المتزايد على المواد البتروكيمياوية الأساسية [٩]. ويعرض جدول رقم(٤) الانتاج الخليجي المتوقع من المنتجات البتروكيمياوية في عام ٢٠١٢ ومقارنته مع الانتاج المتحقق في عام ٢٠٠٨.

جدول (٤)

تقديرات الإنتاج من المنتجات البتروكيماوية الرئيسة في دول مجلس التعاون الخليجي(ألف طن)

اسم المنتج	٢٠٠٨	٢٠١٢	معدل الزيادة %
الإثيلين	١١٤٧٠	١٩٦٩٨	٧١.٧
البروبيلين	٢٩٨٢	٧٠٦٤	١٣٧
الميثانول	٧٤٩٧	٨٣٢٣	١١
إثيلين جلايكول الأحادي	٤٥٦٨	٦٠٠٠	٣١,٤
الستايرين	١٥٢٧	٢٥٧٥	٦٨,٦
البولي إيثيلين	٦٥٧١	١١٠٣٧	٦٨,٠
البولي بروبيلين	٢٦٥٨	٦٢٨٣	١٣٦,٣
البولي فينيل كلورايد	٤٢٣	٨١٤	٩٢,٤

المصدر: ممدوح هبرة، الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية قاطرة التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون، مجلة انسياب، المجلد الأول، العدد (٧)، ديسمبر، الدوحة ٢٠٠٩، ص ٩.

وبالإضافة إلى الصناعات البتروكيماوية تعد صناعات الألمنيوم أحد الصناعات الهامة في دول المجلس، حيث تعد منتجاً رئيسياً في إنتاج الألمونيوم في العالم، وتقدر استثماراتها الحالية بحوالي (٢٣,٥) مليار دولار موزعة على ستة مشروعات جديدة وفي توسعات على المشروعات القائمة، ومن المتوقع أن تصل الطاقة الإنتاجية لمصاهر الألمونيوم الخليجية إلى (١٠%) من إجمالي الإنتاج العالمي بحلول عام ٢٠١٢م على أن تصل إلى (٢٠%) في عام ٢٠٢٠م[١٠].

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

١- تولي دول مجلس التعاون الخليجي إهتماماً كبيراً لتنمية القطاع الصناعي عموما والصناعات التحويلية خصوصا وتسعى الى تطويرها وتعتبرها من أولويات سياستها الاقتصادية الهادفة الى تنويع القاعدة الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخل فيها وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للدخل.

٢- اتضح من البحث ارتفاع مؤشرات الصناعات التحويلية خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠٠٨) فيما يتعلق بعدد المصانع وعدد العاملين وحجم الاستثمار الا ان الأهمية النسبية للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لم ترتفع الا قليلا.

٣- تتوافر لدول المجلس العديد من المقومات الفكرية المتعلقة بالاستراتيجية الصناعية، والتشريعية المتمثلة بالقوانين والنظم المتحررة التي يخضع لها القطاع الصناعي، والمؤسساتية ممثلة بالادارات والوزارات المشرفة على القطاع الصناعي ، والمادية ذات الصلة بالبنية التحتية ،والتمويلية التي تتضح معالمها من التسهيلات البنكية وغياب الضرائب على الشركات ، وغيرها ، وهو أمرٌ محصلتها ذلك النمو والتطور الذي شهدته الصناعات التحويلية . ويتوقع انه سيستمر ويتصاعد خلال السنوات القادمة لا سيما أنّ الازمة المالية العالمية قد دعمت التوجه نحو الاستثمار المنتج بدلا من المضاربة في اسواق المال .

٤- تواجه الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي جملة من التحديات التي تقف عائقاً أمام تصاعد نموها وتطورها ومنَ ثمَ رفع المستوى النسبي لإسهامها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، وهو أمرٌ يتطلب السعي الجاد والمتواصل لمعالجتها .

التوصـــــيات:

١- الإسراع في إحلال قوة العمل المواطنة بدلا من قوة العمل الأجنبية في الصناعات التحويلية وهو أمر جعل يتطلب تبني استراتيجيات ترتبط بسوق العمل تركز على تأهيل الكوادر الوطنية الخليجية فنياً وتقنياً، ووضع وتصميم مجموعة من الامتيازات التي تغري قوة العمل الوطنية في الانخراط بالعمل في هذا القطاع وفي مختلف الوظائف المتاحة.

٢- العمل على رفع القدرة التنافسية للصناعات التحويلية الخليجية ، وهو أمرٌ يتطلب زيادة التخصيصات المالية للإنفاق على البحث العلمي والتطوير التقني.

٣- تنسيق جهود التنمية الصناعية وتكاملها بين دول مجلس التعاون الخليجي وتنفيذ الاتفاقيات المبرمة بينها في هذا المجال .

٤- التوجه نحو الصناعات التحويلية التي تحقق قيمة مضافة عالية كالصناعات المرتكزة على تطبيقات التكنولوجيا المستقبلية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الحيوية.

الهوامش والمصادر:

١. د. نوزاد الهيتي / مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نظرة تحليلية- ورقة مقدمة الى مؤتمر الاستثمار الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي ، رأس الخيمة (٦-٨) نوفمبر/٢٠١٠

٢. طلعت حافظ / محفزات تنمية الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي – ورقة مقدمة الى مؤتمر الصناعيين في دول مجلس التعاون الخليجي الثاني عشر المنعقد في الدوحة (٢٢-٢٣/١١/٢٠٠٩)

٣. محمود فتح الله / التصنيع والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي- ورقة مقدمة الى مؤتمرالاستثمار الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي ، رأس الخيمة (٦-٨) نوفمبر ٢٠١٠ .

٤. منظمة الخليج للإستشارات الصناعية، مراجعة وتقييم للإستراتيجية الموحدة لتنمية الصناعة بدول مجلس التعاون ، مشروع مقدم للأمانة العامة لمجلس التعاون، نوفمبر ٢٠٠٩

٥. حسين محمد احمد / واقع وافاق الاستثمار الخليجي، ورقة مقدمة الى مؤتمر الاستثمار الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي، راس الخيمة (٦-٨) /١١/٢٠١٠

٦. مبارك علي، دور البحث العلمي في تطوير وتنمية الصناعة العربية، ورقة مقدمة إلى المنتدى الصناعي العربي الدولي، الدوحة، ٢٥-٢٦ مايو ٢٠١٠ .

٧. ممدوح هبرة/ الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية قاطرة التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون، مجلة انسياب، المجلد الأول، العدد (٧)، الدوحة ديسمبر، ٢٠٠٩ .
٨. منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية، التقرير السنوي ٢٠٠٨، يونيو، ٢٠٠٩.
٩. منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ملامح الاقتصاد الصناعي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدوحة، ٢٠١٠.
١٠.منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، واقع الصناعات البتروكيماوية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدوحة، ٢٠٠٨.
١١. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، التقرير الصناعي العربي ٢٠٠٩-٢٠١٠، الرباط، ٢٠١٠.